

الاستراتيجية التي ارتكبتها الدبلوماسية العربية منذ قيام الأمم المتحدة ! ولقد جرى ذلك في دورتين متعاقبتين من دورات الجمعية العامة هما الدورة الخامسة والعشرون (١٩٧٠) والسادسة والعشرون (١٩٧١) ، حين سعت الدبلوماسية المصرية لتحريك ضغط دولي على إسرائيل للانسحاب ، وذلك عن طريق استصدار قرار من الجمعية العامة يؤكد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . ولقد أدت أولى هاتين المحاولتين ، في الدورة الخامسة والعشرين ، الى تصدع في جبهة الوفود العربية لدى الأمم المتحدة ، فاقترعت سبعة وفود لصالح قرار الجمعية العامة الذي يؤكد قرار مجلس الأمن ، واصبحت حكوماتها بالتالي ملزمة ، ادبيا وقانونيا ، باحكامه ، فيها رفضت سبعة وفود أخرى الاشتراك في الاقتراع اطلاقا ، معلنة بلسان مندوب واحد تحدث نيابة عنها جميعا بان رفضها الاقتراع يرجع الى ان حكوماتها ترفض قرار مجلس الأمن . اما في الدورة السادسة والعشرين (وكان عدد الدول العربية الاعضاء قد ارتفع الى ثماني عشرة دولة) فقد تكررت المحاولة ولكن بنتائج مختلفة . فقد اعلن وفد عربي واحد فقط رفضه الاشتراك في الاقتراع ، وامتنعت وفود خمس دول ، بينما اقترعت وفود اثنتي عشرة دولة عربية لصالح القرار . واذا حسبنا الدول العربية التي اقترعت ، اما في الدورة الخامسة والعشرين او في الدورة السادسة والعشرين او في كليهما معا ، لصالح قرار من الجمعية العامة يزكي ويؤكد قرار مجلس الأمن ، وجدنا مجموعها اربع عشرة دولة . أي ان اكثر من ثلاثة ارباع الدول العربية قد سجلت رسميا موافقتها على قرار مجلس الأمن ، رغم انه كان بالامكان تجنب الوقوع في هذا الاشكال لو ان تأكيد قرار مجلس الأمن لم يطرح على اعضاء الجمعية العامة في قرار رسمي للتصويت عليه .

وتقضي الامانة بان نسجل بان مندوبي ثلاث دول عربية قررت حكوماتها الاقتراع لصالح احد قراري الجمعية العامة المشار اليهما ، او لصالحهما معا ، قد اعلنوا في بياناتهم التفسيرية ، اما قبل الاقتراع او بعده ، انهم يوافقون على قرار الجمعية العامة ككل دون ان يوافقوا على قرار مجلس الأمن او يؤيدوا تلك الفقرات في قرار الجمعية العامة التي تؤكد قرار مجلس الأمن . ولكن الاثر القانوني لهذه التحفظات والتفسيرات ليس معروفا : اذ انه ليس في قمة الأمم المتحدة ما يحدد بصورة قاطعة ما اذا كان التحفظ او التوصل الذي يرد في البيان التفسيري ، بالنسبة لفقرة معينة من قرار ما ، كافيا لابطال الالتزام الذي ينطوي عليه الاقتراع لصالح ذلك القرار ككل .

ثالثا : بمقارنة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بوعد بلفور ومشروع التقسيم ، من زاوية ثالثة ، يتضح مجددا ما اتضح لنا من المقارنة من الزاويتين الاوليتين : ان قرار مجلس الأمن قطع في تجنيه على الشعب الفلسطيني اشواطا ابعد مما قطعته اية من الوثيقتين السابقتين .

صحيح ان التجني كان حاصلا في كل من الوثائق الدولية الثلاث ، الا انه في الاولين كان مشروطا وملطفا بضمائم معينة غرضها تقييد الكيان الصهيوني العتيق في سلوكه تجاه الشعب الفلسطيني ، من جهة ، وصيانة بعض حقوق ذلك الشعب ، من الجهة الأخرى . لكن التجني في قرار مجلس الأمن كان مطلقا وغير مشروط .

فوعد بلفور ، الذي تطلع الى اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين ، اشترط ان لا يكون في ذلك مساس او اجحاف ببعض الحقوق - ولا سيما الدينية والدينية - التي يملكها ابناء فلسطين من غير اليهود . ولو طبق هذا الشرط تطبيقا صادقا ، لانتهى الغرض الأصلي من الوعد ! ثم ان صك الانتداب لم يكف بتكرير التحفظ الوارد في صلب وعد بلفور ، بل انه اضاف شرطا آخر ، هو الاشتراط بان لا يسيء انشاء الوطن القومي اليهودي الى « وضع » ابناء فلسطين من غير اليهود ، وهو ايضا شرط ينفي اقامة